AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

الآفاق المستقبلية للتنمية الزراعية الأفقية فى مصر

إعداد

دكتور / ابراهيم سليمان
استاذ الاقتصاد الزراعي
جامعة الزقازيق

دكتور / رفعت النجار
استاذ الاقتصاد الزراعي
جامعة الزقازيق

مقدمة

شهد المجتمع المصري مع مطلع الستينات توجها جيدا نحو استصلاح أراضي جديدة إلا أن هذه التوجهات قد خففت وفترت خلال السبعينات نتيجة لتوجيه التمويل نحو المجهود الحربؤي فى حربين متتاليتين ١٩٦٧، ١٩٧٣، عضد من ذلك عدة دراسات لهيئات أجنبية تمويلية مثل دراسة " الباسيفك" التى ألقت بظلال قائمة على جدوى الاستصلاح واقتصاديات الموارد المائية. ومع مطلع الثمانينات فرضت مشكلة ضيق الرقعة الزراعية نفسها كأحد أهم المشكلات التى تواجه التنمية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة، ولعل تفاقم هذه المشكلة فى الآونة الراهنة يكمن فى أن المساحة المزروعة تتناقص سنويا نتيجة للزحف عليها عمرانيا، وكذلك بسبب عمليات التجريف. ولقد انعكس عدم التوازن بين كل من السكان الذين يتزايدون سنويا والأرض المزروعة التى تتناقص سنويا على نصيب الفرد من الرفعة الزراعية، حيث تناقص من حوالي ٠,٣٣ فدان للفرد فى عام ١٩٣٧، إلى حوالي ٠,١٢ فدان فى مطلع الثمانينات.

وهذه المساحة المتناقصة تعجز بكل المقاييس عن توفير الاحتياجات الغذائية والكسائية للفرد فى ظل الظروف الراهنة، ناهيك عن التوقعات المستقبلية، ولذلك فإنه لا محالة أما المخطط فى التوجه نحو غزو الصحراء واستصلاح اراض جديدة وإقامة مجتمعات عمرانية عليها، خاصة وأن لديه من الإيجابيات الاقتصادية والاجتماعية ما يرجع هذه السياسة على كافة السلبيات المتمثلة فى ارتفاع تكاليف الانتاج.

وفى ضوء ذلك تركز هذه الدراسة على تحليل بدائل التنمية الزراعية للأرض الجديدة وعلاقتها بتنمية المجتمعات العمرانية عليها بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والتنظيمية، مع إبراز كيفية توفير الحوافز المؤدية لاستقرار تلك المجتمعات، وكيفية التغلب على المعوقات المحددة لذلك.

بدأ التوسع الزراعي الأفقى فى مصر على نطاق الحجم الكبير فى عهد محمد علي بالتركيز على مناطق شمال الدلتا، حيث أضيفت حوالي ٦٠٠ ألف فدان فى الفترة ١٨١٣-١٨٥٢[١]. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر انتقلت مبادرات التوسع الافقي من الجهود الحكومية إلى القطاع الخاص. وبين عامي ١٩٠٠، ١٩٥٢ انشئت عديد من الشركات الخاصة المشتغلة باستصلاح الأراضي، وقامت باستصلاح مساحات فى شمال الدلتا والوجه القبلي، وأضيف خلال تلك الفترة ١٢٥,٠٠٠فدان للرقعة الزراعية.

ومنذ عام ١٩٥٢ بدأت دفعة جديدة لاستصلاح الأراضي، وإن كانت مرت بعدة مراحل تعكس التغير فى الاستراتيجية والأهداف بالنسبة للهيكل المؤسسي للحيازة والإدارة والخبرات الفنية فى استصلاح الأراضي، فخلال الخمسينات كان هناك عديد من المشروعات الضموحة لتوطن المزارعين المعدمين، ولكن ارتكزت استراتيجية التوسع الأفقى فى ذلك الوقت على فرض أن مجرد توفر المياه للري يعتبر كافيا لخلق مجتمع زراعي، علاوة على أن معظم نظم الري كانت غير كفء، وأهملت خواص التربة مما أدى إلى سوء الصرف وزيادة الملوحة [٢].

وتم خلال تلك الفترة استصلاح ٧٩٠٠٠فدان. وخلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٧ حدثت طفره فى إستصلاح الأراضي، حيث تم إضافة ٧١٢,٠٠٠ فدان للرقعة الزراعية، وكانت معظمها بواسطة المؤسسات الزراعية الحكومية (قطاع عام)، وكانت استراتيجية الاستصلاح فى ذلك الوقت تستند إلى ضرورة ايجاد سبل الكفاءة من ناحية وفورات السعة للحجم الكبير وزراعة الخضر والفاكهة للتصدير، بدلا من استراتيجية توطن الزراع المعدمين، خاصة وقد تبين أن امكانات التوسع الأفقي لن تستوعب جزءا كبيرا من فائض السكان الريفيين، وبعد حرب يونيه ١٩٦٧ حدثت فترة ركود فى معدلات استصلاح الأراضي استمرت حتى عام ١٩٧٩ وظهرت مشكلة ارتفاع الماء الأرضي فى

الأراضي السابق اصلاحها فى الستينات والخمسينات، وأدت إلى ظاهرة (تطبيل الأرض) والملوحة ونقص الإنتاجية، ولم يضاف للرقعة الزراعية خلال تلك الفترة سوى ١٤٣ ألف فدان، وأن كانت تلك الفترة قد تميزت باستخدام تكنولوجيا جديدة فى أساليب ري واستزراع الاراضي الجديدة. وبالنسبة لاستراتيجية حيازة وإدارة تلك الأراضي فقد تغيرت منذ بداية السبعينات حيث اتضح أن الاعتماد على مؤسسات القطاع العام فى إدارة هذه الاراضي صاحبة انخفاض فى الإنتاجية مقارنة بحيازات القطاع الخاص فى المناطق المتاخمة لها. وبدأت سياسة توزيع الاراضي على صغار الزراع المعدمين المهجرين من مناطق الدلتا والوادي بواقع ٣-٥ فدان للاسرة، ومنذ عام ١٩٧٥ تضمنت سياسة توزيع الأراضي المستزرعة الخريجين الزراعيين من الجامعيين وحملة دبلوم الزراعة (أغلبهم من موظفي الهيئات والشركات الزراعية للقطاع العام)، بمساحات تراوحت بين ١٠-٣٠ فدان حسب التركيب المحصولي وسنوات الخبرة. وقدر سعر الفدان بحوالي ٢٨٠-٣٠٠ جنيه يسدده الحائز على عشر سنوات، وصاحب تلك السياسة سياسة أخرى وهي تحويل مؤسسة استصلاح الأراضي إلى شركات اقليمية محاولة لرفع كفاءة الإدارة كما أنه منذ عام ١٩٨٠ بدأت الدولة فى سياسة بيع بعض أراضي الشركات الزراعية الأقل انتاجية والغير مستغلة بالكامل من خلال مزادات عامة بعد تقسيمها إلى قطع من ١٠-٣٠ فدان[٣]، وساهمت هذه السياسة فى خلق سوق للمضاربة على الأراضي مما رفع سعرها فى الثمانينات فى تلك المناطق ما بين ٥٠٠٠-٨٠٠٠ جنيه للفدان، وأصبحت مصدرا إضافيا للتضخم لأن المشترين لم يمارسوا النشاط الزراعي بل حققوا أرباحا من انتقال الثروة (قيمة الأرض) من فئة لأخرى[٢].

وبدأت الدولة منذ عام ١٩٨٢ من خلال الخطة الخمسية الأولى (٨٢-١٩٨٧) إعادة تقييم سياسات التوسع الأفقي بعد أن تأكد أن هناك ضرورة حتمية للتوسع الأفقي نتيجة أن نصيب الفرد من الأرض الزراعية قد انخفض من حوالي ٠,٥٢ فدان فى عام ١٩٨٢، ويتوقع أن يصل إلى أقل من ٠,٠٧ فدان فى نهاية هذا القرن[٤].

ومنذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٨٣، فقد تم استصلاح وإضافة ١٢٩٦ ألف فدان، منها ٦٩٢ ألف فدان فى المرحلة الاقتصادية للإنتاج، ٤٦١ ألف فدان لإزالت تحت المستوى الاقتصادي فى الإنتاج ويحتاج لاستكمال الاستصلاح والاستزراع، ١٤٣ ألف فدان منافع عامة هذا علما بأن ما استقطع من الأراضي القديمة قدر بحولاي ٦٩٢ ألف فدان، هذا مؤداه أن الأرض المنتجة بصورة اقتصادية تبلغ حوالي ٥,٨ مليون فدان، أي أن المجهودات التى تمت منذ ملطع الستينات حتى مطلع الثمانينات أدت فقط للمحافظة على مساحة الأرض الزراعية (٥). وبعض التقديرات الأخرى ترى أن الاستقطاع من الأراضي القديمة قد عادل صافي الأراضي الجديدة المضافة، علاوة على أن المساحة التى فاقت الحديه، اجمالي ٣٠٠ الف فدان فقط، وهناك حوالي ٧٥٨ ألف فدان مازالت غير منتجة بصورة اقتصادية، وصافي المساحة المزروعة حوالي ٥,٢٤٢ مليون فدان. وتشير هذه التقديرات إلى ان استعمال الاستصلاح الداخلي والاستزراع فى المساحة التحت حدية يحتاج إلى استثمارات حوالي ٤ مليار جنيه (٤) وقد تم حصر المساحات الممكن التوسع فيها وقدرت بحوالي ٢,٥٩ مليون فدان ، منها حوالي ٢,٣٨ مليون فدان تروى من المياه السطحية، ٠,٢٢ مليون فدان تروى بالمياه الجوفية. وفي حدود الموارد المائية الممكن تدبيرها حتى عام ٢٠٠٠ يمكن استكمال استصلاحها مستقبلا على اتفاقيات مشاريع اعالى النيل وتنفيذها، وهي مشروع قناة جونجلي فى مرحتليه الأولى والثانية ومشروع ميشار ومشروع بحر الغزال، وحصة مصر منها (أن نفذت جميعها) حوالي ٩,٥ مليار متر مكعب فى السنة (٦).

وهدفت الخطة الخمسية الأولى ٨٢-١٩٨٧ إلى استصلاح حوالي ٦٣٧ ألف فدان معظمها من الأراضي التى لم يستكمل استصلاحها واستزراعها فى البرامج السابقة، وقدرت التكاليف الاستثمارية للفدان بحوالي ٢١٠٥ جنيه (٧). ولكن بلغ المنفذ فعلا حوالي ٥٧٧ ألف فدان أي بنسبة ٩٠% من المخطط، منها ٣٣٧ ألف فدان نفذت فيها أعمال البنية الأساسية من ري وصرف وكهرباء وطرق والباقي اقتصر على أعمال الاستصلاح الداخلي وتهدف الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٧- ١٩٩٢ إلى استصلاح حوالي ٦٢٧ ألف فدان جديدة، منها ٤٩٠ ألف فدان للقطاع العام، ١٣٧ ألف للجمعيات التعاونية بنسبة ٢٢% من جملة المساحة المستصلحة تدبر احتياجاتها المائية وقدرها حوالي ٥ مليار

متر مكعب من اعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية بالصحراء الغربية وسيناء ومياه المطر بالسواح الشمالية وسيناء.

ويجدر الإشارة إلى ان الموارد المائية كمحدد رئيسي للتوسع الأفقي عرضه لعنصر المخاطرة واللايقين نتيجة لتعاقب فترات الجفاف التى حدثت وسوف تحدث فى مناطق شرق افريقيا وأعالي النيل. وهناك بعض الموارد المتاحة ولكن يصعب استغلالها أما لنواحي إدارية وفنية واقتصادية مثل ترشيد مياه الري والشرب التي يمكن أن توفر ٣ مليار متر مكعب، أو مياه الصرف الصحي والصناعي والتي تربو على ٧,٥ مليار متر مكعب ولكن تكاليف تقنيتها ومعالجتها مازالت مرتفعة، علاوة على ذلك فإن مياه أعالي النيل مرتبطة بالتغيرات السياسية والعلاقات الدولية بين دول أفريقيا.

ان استراتيجية التوسع الأفقي لا يحدها فقط الموارد المائية والأرضية ورأس المال بل أيضا احتياجات الطاقة، وقدرت احدى الدراسات احتياجات الطاقة للاراضي القابلة للاستصلاح على المياه السطحية فقط وجملة مساحتها الكلية ٢,٣٧٦ مليون فدان بنحو ٢,٤٣ مليار كيلو وات ساعة فى السنة أى بمتوسط ١٤٤٤ كيلوا وات ساعة للفدان فى السنة (٤). ولذلك فإن ضرورة السعي لاستبدال الطاقة التقليدية بالطاقة المتجددة والجديدة أصبح أمرا حتميا لأن توليد الطاقة الكهربائية اعتمادا على البترول فى ظل سياسة دعم الطاقة يضيف أعباء كبيرة على ميزانية الدولة ويقلل من فرص زيادة صادرات البترول وتخفيض العجز فى الميزان التجاري علاوة على أن مد شبكات توصيل الطاقة إلى تلك المناطق النائية على المدى الطويليعتبر ذو تكاليف باهظة ناهيك عن تكاليف الطاقة الشمسية نظرا لأن أسعار معدات الطاقة الشمسية حاليا فى انخفاض مستمر، كما أن الشركات المنتجة لها بعد أن تسترد تكاليف البحث والابتكار كتكاليف ثابتة ستقل اسعار هذا المصدر من الطاقة بزيادة حجم استخدامه، وقدرت تلك الدراسة معدلات الانخفاض فى أسعار الطاقة الشمسية بحوالي ١٠% سنويا وأشارت إلى أن تكاليف الطاقة البترولية تتزايد نتيجة تناقص حجم المخزون منها وزيادة ندوتها النسبية مع زيادة الطلب عليها وتعدده، وتتوقع تلك الدراسة أن تتساوى تكاليف الطاقة الشمسية والبترولية بنهاية ١٩٩٢ ثم تستمر أسعار الطاقة المتجددة فى التناقص بعد ذلك (٩) كما أن هناك

مصادر أخرى للطاقة مثل البيوجاز وطاقة الرياح يمكن استغلالها لهذه الأغراض من بعض المناطق الجديدة.

وبالنسبة لاستراتيجية إدارة الاراضي الجديدة وأنماط حيازتها فقد أوقفت الدولة سياسة بيع الاراضي بالمزادات العامة وعادت إلى سياسة توزيع الأراضي على الخريجين بواقع ٤إلى ٦ فدان تسدد تكاليفها الاستثمارية والبالغة حوالي ٣١٠٠ جنيه للفدان شاملة تكاليف البنية الأساسية والتكاليف التشغيلية والإسكان على أقساط لمدة ٢٠ سنة وفى التسعينيات لجأت الدولى إلى استصلاح الأرض فقط ثم بيعها بواقع ٥٠ جنيه للفدان على أن ينشئ المشتري آبار المياه وغيرها من البنية الأساسية، وتناقش هذه الدراسة مدى توافر الحوافز الاقتصادية الكافية لاستقرار الحائزين فى المجتمعات الجديدة، سواء حافز الدخل المزرعي، أو حوافز الاستثمار، والحوافز الاجتماعية لضمان هذا الاستقرار والمعوقات التى تحد من حجم ونوعية هذه الحوافز مقارنة بما هو متاح فى الحضر والريف فى الدلتا والوادي.

الدخل المزرعى كحافز للاستقرار فى الأراضى الجديدة

إن بلوغ الدخل المزرعي فى الاراضي الجديدة المستوى المناسب لجذب الأسرة المهاجرة من الوادي للاستقرار فى تلك المجتمعات الجديدة يعتبر أهم حافز لتحقيق توظف اقتصادي لفائض الكثافة السكانية، مع معالجة العجز فى الميزان التجاري الزراعي كأحد أهم مصادر العجز فى ميزان المدفوعات المصريه.

ورغم صعوبة تحديد مستوى معين يحقق الرفاهية الكافية أو الحافز المجزي، فمن المنطقي أن يفوق هذا الدخل مستوى خط الفقر (حد الكفاف) كحد أدنى، بل وأن يزيد عن متوسط دخل الفرد أو الأسرةفى مصر. وتتمثل محددات دخل الاسرة المزرعية فى الأراضي الجديدة فى كل من: التركيب المحصولي، حجم الاسرة المزرعية، حجم المزرعة، المنطقة الانتاجية الفدانية المحصولية، نمط الإدارة.

وقد تم تحليل أثر تلك المحددات على مستوى الدخل المزرعي المتحقق فى الاراضي الجديدة بالنسبة لمستوى خط الفقر، والذي قدرته بعض الدراسات بحوالي ٣٦,٥٥ جنيها للفرد فى الشهر فى عام ١٩٨٤(١٠) ومتوسط دخل الفرد فى مصر، والذي يقدر بحوالي ٥٠٠ جنيها فى عام ١٩٨٤(١١).

أثر التركيب المحصولى:

لدراسة أثر التركيب المحصولي على الدخل المزرعي المحقق لمستوى يفوق كل من مستوى الدخل للفرد فى مصر، فلابد من تثبيت أثر المحددات الأخرى. لهذا تم تحليل أثر التركيب المحصولي على الدخل المزرعي، من دراسة ميدانية أجريت فى منطقة جنوب التحرير على مزارع الخريجين الزراعيين (١٢). ويبين الجدول رقم (١) الربح الطبيعي (نصيب عنصر الإدارة وصاحب العمل) للفدان من أهم المحاصيل فى عام ١٩٨٤.

جدول رقـم (١)

أربحية الفدان من الأنشطة المحصولية المختلفة فى مزارع الخريجيين الزراعيين فى منطقة جنوب التحرير فى عام ١٩٨٤

المحصـــول	ايراد الفدان بالجنيه	تكاليف الفـدان بالجنيـه	ربح الفـــدان بالجنيـه
الموسم الشتوى :			
ترمـــس	٢٦٩ر٧	١٦٣ر٩	١٠٥ر٨
شعـــير	١٥٠	٢٣٥ر٦	(ـ٨٥ر٦)
قمـــح	١٣٠	٢١٢	(ـ٨٢ر)
بسلـــة	٢٧٧	١٩٩ر٢	٧٧ر٨
الموسم الصيفى:			
فول سودانى	٢٧٤ر٧	٢٤٦ر٧	٢٨
بطيـخ	١٧١ر٤	١٣١	٤٠
قـــرع	١٤٠	١٨٩ر٦	(ـ٤٩ر٦)
باذنجان	١٠٠	٨٩ر٤	١٠ر٦
فراولـــة	٢٠٠٠	١٠٢٦ر٦	٩٧٣ر٤
محاصيل معمرة :			
موالـــح	٣٩٩ر٣	٢٥١ر٥	١٤٧ر٨
برسيم حجازى	٢٦٧ر٧	١٢٧ر٣	١٤٠ر٤
برسيم حجازى وماشية لبـــن	٣٨٤ر٤	٢٠١ر٤	١٨٣ر

المصدر: مرجع رقم (١٢)

وبمقارنة الربح المتحقق من كل محصول فى الجدول رقم (١) بما يجب أن يحققه الفدان من ربح لمعادلة كل من مستوى خط الفقر ومستوى الدخل فى مصر – جدول رقم (٢) – يتبين أن كل من الموالح، والبرسيم الحجازي، والترمس والبسلة والعلف الأخضر المحمل بماشية اللبن (الفيرزيان) تحقق ربحا طبيعيا من الفدان تفوق المستويات المبينة بالجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

الربح الطبيعى للفدان الواجب تحقيقه لتغطية كل من مستوى خط الفقر ودخل الفرد فى مصر لأسر الحيازات الزراعية فى بعض مناطق الأراضى الجديدة

وجه المقارنة	منطقة سمالوط بالمنيا		منطقة جنوب التحرير
	صغار الزراع	الخريجون الزراعيون	الخريجون الزراعيون
متوسط حجم الأسرة الحائزة	٨	٥ر٨	٥
متوسط حجم الحيازة الأرضية بالفدان	٤ر٥	٢٨	٢٠
مستوى خط الفقر فى مصر :			
جنيه/شهر/ فرد	٣٦ر٥٥	٣٦ر٥٥	٣٦ر٥٥
جنيه/سنة/أسرة	٣٥٠٨ر٨	٢٥٤٣ر٩	٢١٩٣ر٠
جنيه/ سنة/ فدان	٧٧٩ر٧	٩٠ر٨٥	١٠٩ر٦٥
جنيه/موسم/ فدان	٣٨٩ر٩	٤٥ر٤٣	٥٤ر٨٢
مستوى الدخل فى مصر :			
جنيه / سنه/ فرد	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
جنيه /سنه/ أسرة	٤٠٠٠	٢٩٠٠	٢٥٠٠
جنيه/ سنه/فدان	٨٨٨ر٩	١٠٣ر٦	١٢٥
جنيه/موسم /فدان	٤٤٤ر٤	٥١ر٨	٦٢ر٥

المصدر : مراجع أرقام (١٠، ١١، ١٢).

ومع الأخذ فى الاعتبار امكانيات التسويق والطلب على تلك المحاصيل، اقترحت الدراسة ثلاثة بدائل للتركيب المحصولي للحيازة النمطية للخريجين الزراعيين فى تلك المحاصيل فى تلك المنطقة (٢٠ فدان) كما هو مبين بالجدول رقم (٣). ويتضح أن التركيب المحصولي المتخصص (١٠٠%) موالح يدر دخلا مزرعيا يمثل ١١٨% من متوسط دخل الأسرة من نفس الحجم فى مصر، والتركيب المحصولي المتخصص (١٠٠% علف أخضر وماشية لبن) يدر دخلا حوالي ١٤٦% من متوسط

دخل الأسرة من نفس الحجم فى مصر والتركيب المحصولي المتنوع (٢٥% موالح، ٢٥% فراولة، ٥٠ % علف أخضر وماشية لبن) يدر دخلا حوالي ٢٩٧% من متوسط دخل الأسرة من نفس الحجم فى مصر.

ويتضح من ذلك أن المحاصيل التقليدية ليس لها مكان فى التركيب المحصولي الذي يحقق حوافز دخلية مناسبة لاستقرار الاسر الحائزة فى المناطق الجديدة. وتعتبر الفاكهة والخضر والانتاج الحيواني المحمل على أعلاف خضراء هي التراكيب المحصولية التي يمكن أن تحقق مستويات دخلية محفزة على الهجرة والاستقرار فى تلك المناطق.

جدول رقم (٣)
مقترحات بثلاثة تراكيب محصولية تحقق ربحا يفوق متوسط الدخل فى مصر لحيازة نمطية للخريجين الزراعيين فى الاراضى الجديدة×

وجـه المقارنـة	الموالـح	برسيم حجازى + ماشيه لبن	فراولـة	الجملـة
	.....	نموذج رقم (١)	.....	
المساحة (فدان)	٢٠	—	—	٢٠
الايراد (جنيه)	٧٩٨٦	—	—	٧٩٨٦
التكاليف (جنيه)	٥٠٣٠	—	—	٥٠٣٠
الربح الطبيعى (جنيه)	٢٩٥٦	—	—	٢٩٥٦
	.....	نموذج رقم (٢)	.....	
المساحة (فدان)	—	٢٠	—	٢٠
الايراد (جنيه)	—	٧٦٨٨	—	٧٦٨٨
التكاليف (جنيه)	—	٤٠٢٩	—	٤٠٢٩
الربح الطبيعى (جنيه)	—	٣٦٥٩	—	٣٦٥٩
	.....	نموذج رقم (٣)	.....	
المساحة (فدان)	٥	١٠	٥	٢٠
الايراد (جنيه)	١٩٧٧	٣٨٤٤	١٠٠٠٠	١٥٨٤١
التكاليف (جنيه)	١٢٥٨	٢٠١٤	٥١٣٥	٨٤٠٧
الربح الطبيعى (جنيه)	٧٣٩	١٨٣٠	٤٨٦٥	٧٤٣٤

× السنة الزراعية ١٩٨٤، فى منطقة جنوب التحرير ، متوسط حجم المزرعة ٢٠ فدان متوسط حجم الاسرة ٥٫٨ فرد.

المصدر :

مرجع رقم (١٢) جدول رقم (٢).

أثر حجم المزرعة وحجم الأسرة:

ان هناك تلازما بين حجم الأسرة وحجم المزرعة وفقا لنوع الادارة فى مناطق الاراضي الجديدة. فصغار الزراع (المنتفعون) يتميزون بحيازات أرضية صغيرة وحجم أسرة كبيرة بينما الخريجون الزراعيون حائزون لمزارع أكبر وحجم أسرهم اقل – جدول رقم (٣)- ولتوضيح أثر حجم كل من المزرعة والاسرة على توافر الدخل المزرعي المناسب فكان لابد من تثبيت أثر كل من التركيب المحصولي

والمنطقة، لذلك قورن الدخل المزرعي المنخفض من المزارع الصغيرة ذات الأسر الكبيرة والمزارع الكبيرة ذات الأسر الصغيرة أي المنتفعون والخريجون الزراعيون على الترتيب، فى منطقة معينة (سمالوط بمحافظة المنياب) ولتركيب محصول معين هو : (٥٠% طماطم، ٥٠% بصل) شتاءا، ٥٠% بطيخ، ٥٠% فول سوداني) صيفا، وهي المحاصيل الأكثر شيوعا والأكثر أربحية فى تلك المنطقة (٢). ويبين الجدول رقم (٤) الربح الطبيعي المزرعي المتحقق لدى صغار الزراع حوالي عشر مثيله لدى الخريجين الزراعيين.

وهذا يعني أن الخريجين الزراعيين لديهم فرصا أفضل لمستوى المعيشة فى تلك المناطق، ولو استمر الحال على ذلك، يعني مزيدا من سوء توزيع الدخل، كما يعني أن الخريجين لديهم فرصا للإدخار والاستثمار ومن ثم مزيد من زيادة الدخل لهذه الفئة مع زيادة الفجوة فى مستوى المعيشة بين الفئتين. ويبدو أن ذلك يرجع بصفة أساسية لعدم التناسق بين حجم المزرعة وحجم الأسرة فالدخل المتولد من الفدان لدى صغار الزراع جدول رقم (٤) يبلغ حوالي ١١٨% من متوسط دخل الفرد فى مصر – جدول رقم (٢) بينما نصيب الفرد من الدخل المزرعي لهذه الأسرة يبلغ حوالي ٦٦% من متوسط دخل الفرد فى مصر، وذلك لأن نصيب الفرد من المساحة المزروعة فى هذه الحيازة بلغ حوالي ٠,٥٦ فدان، بينما فى مزارع الخريجين كان دخل الفدان حوالي (١٧٤% من

جدول رقم (٤)

مقارنة الربح المزرعى المتحقق لأسر الحيازات الزراعية من الخريجين الزراعيين والمنتفعين وفقا للتركيب المحصولى الأعلى ربحا فى منطقة أرض جديدة*

وجـه المقارنـــة (بالجنيه) :	الخريجون الزراعيون	صغار الزراع
(١) الربح من فدان الطماطم	٦٧٦	٢٣١
(٢) الربح من فدان البصـل	٢٩٢	٢٥١
(٣) ربح الفدان فى الموسم الشتوى (١+٢)	٤٨٤	٢٤١
(٤) الربح من فدان البطيخ	٤٣٣	٤٩٦
(٥) الربح من فدان الفول السودانى	٣٣٤	١٩٩
(٦) ربح الفدان فى الموسم الصيفى (٤+٥)	٣٨٤	٣٤٧
(٧) الربح السنوى للفدان = (٣ × ٦)	٨٦٨	٥٨٨
(٨) متوسط حجم المزرعة بالفدان	٢٨	٤ر٥
(٩) متوسط حجم الأسـرة	٥	٨
(١٠) متوسط دخل الفرد فى السنة $\frac{(٧)\times(٨)}{(٩)}$	٤٨٦١	٣٣١

---

(٢) ، بينما نصيب الفرد من الدخل المزرعى لهذه الأسرة يبلغ حوالى ٦٦٪ من متوسط دخل الفرد فى مصر، وذلك لأن نصيب الفرد من المساحة المزروعة فى هذه الحيازة بلـغ حوالى ٥٦ر٠ فدان ، بينما فى مزارع الخريجين كان دخل الفدان حوالى ١٧٤٪ من دخل الفرد فى مصر، ودخل الفرد من هذه الأسـرة حوالى ٧ر٩ ضعف متوسط دخل الفرد فـى مصر، هذا لأن نصيب الفرد من أسر الخريجين من المساحة المزروعه حوالى ٦ر٥ فـدان.

---

* (٥٠٪ طماطم + ٥٠٪ بصل) شتاء، (٥٠٪ بطيخ + ٥٠٪ فول سودانى) صيفا، فى الموسم الزراعى ١٩٨٤ فى منطقة سمالوط بمحافظة المنيا.
المصـدر : جدول رقم (٢)، مرجع رقم (٢).

دخل الفرد فى مصر، هذا لأن نصيب الفرد من أسر الخريجين من المساحة المزروعة حوالي ٥,٦ فدان.٠

ولذلك فإنه على الرغم من أن ربح الفدان لدى صغار الزراع يمثل حوالي ٦٨% من مثيله لدى الخريجين، فإن هذا ليس السبب الرئيسي فى انخفاض الحافز الدخلي للفرد فى مزارع المنتفعين، بل إن السبب الرئيسي يرجع إلى أن نصيب الفرد من هذه الفئة من الحيازة الأرضية حوالي ١٠% من مثيله لدى مزارع الخريجين، بمعنى أنه حتى لو تم رفع انتاجية الفدان فى مزارع المنتفعين لتعادل الانتاجيةفى مزارع الخريجين (يعني أيضا زيادة تكاليف الانتاج للفدان كما سيرد فيما بعد) لن يؤدي إلى تقارب الدخل بين المجموعتين بالصورة المطلوبة.

ونظرا لانخفاض الدخل المزرعي لصغار الزراع كثيرا عن الخريجين لضيق المساحة الأرضية، فإن صغار الزراع يلجأون لقرارات اقتصادية بديلة لزيادة مستوى رفاهيتهم ودخلهم فهم يؤجرون العمالة العائلة الفائضة لمزارع الخريجين، ويخصصون مساحة معنوية لمحاصييل غذائية أساسية مثل القمح رغم أنها محاصيل غير نقدية فى تلك المناطق، ولكن لتجنب تضخم أسعارها فى أسواق المنطقة لعدم وجود مصادر سهلة للحصول على الخبز مثل المدن، كما أن ١٠٠% من صغار الزراع يحوزون ماشية أو أغنام، بينما ٣٠% من الخريجين الزراعيين لا يحوزوا أي ماشية، ٦٢% منهم لا يحوزوا أغناما أو ماعز (٢).

<u>أثر المنطقة :</u>

لاظهار اثر المنطقة على الاختلاف فى الدخل المزرعي كان لابد من تثبيت كل من التركيب المحصولي وحجم الاسرة وحجم المزرعة ولذلاك تم مقارنة مزارع الخريجين الزراعيين (مزارع كبيرة وحجم اسر صغيرة) بالنسبة للدخل المتولد عن مصولين رئيسيين هما الطماطم الشتوي والفول السوداني فى منطقتي جنوب التحرير وسمالوط بمحافظة المينا. فبالنسبة لمحصول الطماطم الشتوي فبينما ٨٣% من الخريجين فى منطقة سمالوط بالمنيا، يزرعون الطماطم والتي تحتل ٣٠% من

المساحة المزروعة فى تلك المنطقة شتاءا فإن ٢% من الخريجين فى منطقة جنوب التحرير يزرعون الطماطم والتي تمثل ١,٢% فقط .